المستخلص

تشكل العلاقة بين الدين والدولة قيمة مهمة في الفلسفة السياسية على مدى التاريخ سواء سادت الأديان أم سادت الدولة وعلى الرغم أن لكل من الأديان موقفه من الدولة ولكل من الدول موقفها من الدين إلاّ أنّ العلاقة بين الدين والدولة يمكن أنّ تتمحور في ثلاثة اتجاهات على مر العصور وهي:

الاتجاه الأول: علاقة خلط (الثيوقراطية) وتقوم على الخلط بين الدين والدولة إذّ تقوم السلطة على أساس إلهي.

الاتجاه الثاني: علاقة فصل (العلمانية) وتقوم على فصل الدين عن الدولة وتقوم السلطة فيها على أساس معياري علمي عقلاني.

الاتجاه الثالث: علاقة وحدة وتمييز: وتقوم على أنّ علاقة الدين بالدولة علاقة وحدة (لاخط)، لأن السلطة مقيدة بالقواعد القانونية التي لا تخضع للتغير والتطور مكانا وزماناً ومن ثمّ لايباح تجاوزها، وتسمى في علم القانون (قواعد النظام العام) وتمييزاً (لا فصلاً)، لان الدين يبقى حاكماً للجماعة عبر القانون الذي لا يجوز مخالفته، والسلطة التي تضمن حرية ممارسته من الجماعة وتكفل لهم ممارسة تلك الحرية.

والحل الأخير هو المطروح من جانب عريض في الفقه الإسلامي بما يسمى (ولاية الامة) ومن الفكر السياسي بما يسمى (الدولة المدنية) التي اتفق الفكر السياسي الإسلامي والغربي على كثير من مقوماتها وهي العلاقة التي تبناها دستور جمهورية العراق لسنة 2005.